حماس تلغي مهرجانا في ذكرى انطلاقتها بسبب «الظروف المعيشية»

غزة ـ أ.ف.ب: أعلنت حركة حماس امس الغاء مهرجان كانت ستنظمه منتصف الشهر المقبل لمناسبة ذكرى انطلاقتها الـ 26، مبررة ذلك بـ «الظروف المعيشية الصعبة» في قطاع غزة الذي تسيطر عليه. وقالت دائرة العمل الجماهيري في الحركة في بيان مقتضب انه «نظرا لظروف الحصار المطبق قررت حركة حماس الغاء مهرجان الانطلاقة الـ 26 وتحويل الاموال لمشاريع خدماتية لتخفيف معاناة المواطنين». وأوضح اشرف ابو زايد المتحدث باسم هذه الدائرة لوكالة فرانس برس ان هذا القرار جاء «نظرا للظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة التي يحياها شعبنا المحاصر في قطاع غزة، خاصة انه قبل اسبوعين كانت هناك استعراضات ضخمة للحركة في غزة في ذكرى حجارة السجيل (عملية عمود السحاب العسكرية التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة)».

بغداد: لن نسمح لكردستان بتصدير النفط دون موافقتنا

مقتدى الصدر يحذر من تفكك العراق: حاولنا استبدال المالكي لكن الدعم الأميركي ـ الإيراني أبقاه

عواصم ـ وكالات: حذر الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر، من أن مستقبل بلاده كدولة موحدة ومستقلة يواجه الخطر بسبب ما اعتبره العداء الطائفي بين السنة والشيعة، وكشف أن حكومة إقليم كردستان العراق قد تتجه إلى الاستقلال إذا ما واجهت ضغوطا أكبر من حكومة نوري المالكي.

وقال في مقابلة مع صحيفة اندبندنت، امس، إن الشعب العراقي سيتفكك وتنهار حكومته ويصبح من السهل على القوى الخارجية السيطرة على البلاد، وسيكون الظلام هو المستقبل القريب للعراق بسبب انتشار الطائفية، مشيرا الى أن وقوفه ضد الطائفية جعله يفقد التأييد بين أنصاره.

وأضاف الصدر أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، والذي كان اتهم ادارته من قبل بأنها فاسدة وطائفية وعاجزة، ربما ليس الوحيد المسؤول عما يحدث في العراق لكنه الشخص الذي يدير البلاد، متوقعا أن يرشح نفسه لولاية ثالثة، معربا عن رفضه ذلك.

وأشار إلى أنه حاول مع زعماء عراقيين آخرين استبدال المالكي، لكنه بقي في منصبه بسبب الدعم الذي حظي به من قوى أجنبية وتحديدا الولايات المتحدة وإيران.

وقال الصدر: ما يثير الدهشة حقا هو أن الولايات المتحدة وإيران اتخذتا قرارا بشأن شخص واحد، لذلك فإن المالكي قوي لأنه معتمد من قبل الولايات المتحدة وإيران وبريطانيا.

وانتقد الزعيم الشيعي العراقي حكومة المالكي على تعاملها مع السنة في البلاد وتهميشهم وتجاهل مطالبهم، ويرى أنها فقدت فرصتها لاسترضائهم بعد أن بدأوا التظاهر في ديسمبر من العام الماضي لطلب المزيد من الحقوق المدنية ووضع حد للاضطهاد.

وقال: رأيي الشخصي هو أن الأوان فات الآن لمعالجة مطالب السنة بسبب فشل حكومة المالكي، والتي ينظر إليها على أنها حكومة شيعية، في تلبية مطالبهم، مضيفا في معرض رده على سؤال حول موقف العراقيين الشيعة من قيام تنظيم القاعدة بقتل ما يصل إلى ألف شخص منهم شهريا يجب أن يفهموا بأنهم لا يتعرضون للهجوم من قبل السنة، بل من قبل المتطرفين وقوى خارجية.

من جهة أخرى، قالت الحكومة العراقية امس انها لن تسمح لاقليم كردستان العراق بتصدير النفط دون موافقتها، مثنية على القرار التركي بالامتناع عن توقيع اتفاق مع الاقليم بهذا الخصوص.

وقال نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني في بيان «ان النفط والغاز في جميع الاراضي العراقية هو ملك لكل العراقيين كما نص الدستور وان التصرف بهذه الثروة الوطنية دون موافقة الحكومة الاتحادية يعد تجاوزا على سيادة العراق وثروته ولا يمكن للحكومة العراقية المؤتمنة على ثروات البلاد التغاضي عنه او السكوت عنه».

وأوضح الشهرستاني انه شرح موقف العراق للمسؤولين في الحكومة التركية، معربا عن تقديره لامتناع الحكومة التركية «عن توقيع اتفاق لتصدير النفط بصورة غير قانونية» وأكد ان بلاده تتطلع «لزيارة المسؤولين الاتراك لبغداد لمناقشة الموضوع ووضعه في اطاره القانوني الصحيح الذي يضمن للعراقيين حقوقهم».

وكانت انقرة قد امتنعت أمس الأول عن توقيع اتفاق لتصدير النفط من اقليم كردستان الى تركيا حتى يتم عرض الاتفاق على بغداد والحصول على موافقتها.

ميدانيا، قال مصدران من الشرطة امس إن الشرطة العراقية عثرت على جثث 18 رجلا خطفوا من منازلهم وأعدموا في بلدة قرب بغداد.

وقالت الشرطة ومصدر من مشرحة العاصمة إن الجثث عثر عليها مجمعة معا وبها آثار طلقات نار بالرؤوس في بلدة المشاهدة ذات الغالبية السنية والتي تقع على بعد 32 كيلو مترا شمالي بغداد.

والحادث هو الأكثر دموية بين عمليات الاعدام الجماعي التي تتزايد في العراق إلى جانب تنامي حملة من تفجيرات القنابل والهجمات المسلحة التي تستهدف قوات الأمن والمدنيين. وقالت المصادر إن رجالا يرتدون زيا عسكريا يستقلون ست عربات رياضية تقريبا اقتادوا الضحايا من منازلهم في وقت مبكر امس . ولم يتضح من يقف وراء الهجوم لكن هذه المنطقة من العراق شهدت عمليات خطف متكررة قام بها مسلحون يتنكرون في زي جنود.

توجهت عائلات القتلى إلى الشرطة للابلاغ عن أقاربهم المفقودين وفي وقت لاحق عثرت الشرطة على جثثهم في أحد الحقول.

المحتجون يرفضون الحوار ويطالبون باستقالة الحكومة

تايلنديون يقتحمون مقر قيادة الجيش وشيناواتلرا تستبعد إجراء انتخابات مبكرة

عواصم ـ وكالات: اقتحم المتظاهرون الذين يطالبون برحيل حكومة ينغلوك شيناواترا امس مقر قيادة الجيش التايلاندي وحاصروا مقر الحزب الحاكم، آخر اهداف حركتهم الاحتجاجية لتعزيز ضغوطهم.

وهذه التعبئة مستمرة منذ شهر ضد ينغلوك شيناواترا وشقيقها ثاكسين رئيس الوزراء السابق الذي اطاحه انقلاب في 2006 لكن بقي في قلب الحياة السياسية في المملكة على الرغم من اقامته في المنفى.

لكن الحركة اتسعت في الاسابيع الاخيرة عبر احتلال مبان رسمية بينها وزارة المالية.

كما حاصر آلاف المتظاهرين عدة ادارات بينها مقر قيادة الشرطة الوطنية حيث قطعت الكهرباء.

واعلنت ناطقة باسم الجيش التايلاندي لوكالة فرانس برس ان آلاف المتظاهرين اقتحموا مقر قيادة القوات البرية.

واضافت انهم خلعوا البوابة الخارجية ودخلوا الى المجمع.

وتابعت ان قائد سلاح البر لم يكن موجودا عند اقتحام الموقع.

وأكد احد قادة المتظاهرين امورن راتانانونت «نريد ان نبرهن للجيش على ان الشعب قوي وشجاع ونريد ان نعرف ما اذا كان الجيش سيقف في صف الشعب». وأضاف «لا نريد انقلابا عسكريا». وهذه فرضية ليست مستبعدة في بلد شهد 18 انقلابا او محاولة انقلاب منذ اقامة النظام الملكي الدستوري في 1932.

وسار آلاف المتظاهرين الآخرين يرافقهم صفير هائل اصبح رمزا لتحركاتهم، باتجاه مقر الحزب الحاكم (بويا تاي) الذي حقق فوزا كبيرا في الانتخابات الاخيرة التي جرت في 2011، مثل كل الاحزاب الاخرى الموالية لتاكسين منذ اكثر من عشر سنوات.

وقال صحافيون من وكالة فرانس برس ان الوضع كان بعد ظهر امس متوترا جدا امام المبنى الذي يقوم عشرات من افراد شرطة مكافحة الشغب بحمايته.

ويثير غضب المتظاهرين مشروع قانون عفو اعتبروا انه معد خصيصا لإتاحة عودة ثاكسين الذي مازال يلعب دورا حاسما على الساحة السياسية في المملكة من منفاه.

وفي هذا الوقت، استبعدت رئيسة وزراء تايلند ينجلوك شيناواترا إجراء انتخابات مبكرة لإنهاء الأزمة في البلاد، وسط دخول الاحتجاجات الحاشدة التي تطالب بعزلها يومها السادس على التوالي.

وقالت شيناواترا ـ في تصريح خاص لهيئة الاذاعة البريطانية «بي بي سي» بث امس «إن الأوضاع في البلاد ليست هادئة بما فيه الكفاية لإجراء انتخابات مبكرة لمواجهة الأزمة الحالية».

دنيس روس: الفشل بالتوصل لاتفاق شامل يعيد الخيار العسكري

هيلاري كلينتون قلقة من نوايا طهران بعد اتفاقية جنيف

• واشنطن ـ أحمد عبدالله ووكالات

قال مقربون لوزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون انها تعتقد ان على ادارة الرئيس باراك اوباما ان تمنح الديبلوماسية فرصة كاملة في التعامل مع إيران الا انها عبرت في نفس الوقت عن شكوكها العميقة في نوايا طهران الحقيقية من توقيع الاتفاق وفي احتمالات جديتها في تنفيذه.

وقال احد المقربين لكلينتون لشبكة التلفزيون الاميركية العامة ان الوزيرة السابقة لن تدلي بتصريحات علنية في اللحظة الحالية حول رأيها في الاتفاق. وقالت الشبكة ان مصدرها الذي لم تكشف عن هويته اشار الى ان كلينتون تؤكد انها جربت المسار الديبلوماسي مع ايران خلال توليها منصبها في ادارة اوباما. وأضاف: «قالت لي انها جربت الديبلوماسية وانها شاركت في تضييق العقوبات حول إيران إلا ان ذلك لم يسفر آنذاك عن تراجع طهران عن برنامجها النووي».

ونسبت الشبكة الى المصدر قوله: «لم تلتزم ايران في السابق بتعهداتها التي قدمتها للولايات المتحدة وبقية دول مجموعة 5+1 وانها لا تعرف ما الذي جعل ايران تبدل فجأة من مواقفها على نحو ما حدث». ويتابع: «تشير كلينتون الى ان العيون يجب ان تظل مفتوحة ومسلطة على ما تفعله طهران وما اذا كانت ستلتزم حقا بما تعهدت به هذه المرة».

وأشارت الشبكة الى ان مصدرها نقل عن الوزيرة ايضا قلقها من ان اتفاق جنيف الأخير لم يتعرض لسجل إيران السيئ في مجال حقوق الانسان ولا الى علاقاتها بمنظمات لا يجادل احد في انها إرهابية حسب قوله.

ورجح المقرب من كلينتون ان تواصل الوزيرة السابقة سياسة «فلننتظر لنرى» خلال الشهور الستة المقبلة التي تعد فترة لبناء الثقة بين طهران ومجموعة 5+1 كي تحدد موقفا علنيا من هذه القضية. ورفض المصدر ان يرد على سؤال حول ما اذا كان موقف كلينتون صيغ على نحو ملائم لطموحها الى خوض انتخابات الرئاسة التي ستجرى في 2016.

في هذا الوقت، اعتبر دنيس روس المستشار السابق للرئيس الأميركي باراك أوباما لإيران والشرق الأوسط أن الاتفاق المرحلي الذي أبرمته إيران في جنيف مؤخرا مع الدول الست المعنية بملفها النووي «ليس اختراقا أساسيا ولا استسلاما» بل آلية «توقف الساعة النووية الإيرانية ستة أشهر» للتفاوض على اتفاق شامل.

وقال روس، في تصريحات لصحيفة «الحياة» اللندنية في عددها الصادر امس، إن «الاتفاق الشامل حول (الملف) النووي ليس صفقة كبرى».وأضاف روس، المقرب من الإدارة الأميركية رغم مغادرته منصبه في البيت الأبيض نهاية عام 2011، أن الفشل في إبرام الاتفاق الشامل سيعيد الخيار العسكري، مشيرا إلى أن أوباما لن يتحول من سياسة المنع إلى الاحتواء.

وأوضح أن اتفاق جنيف «ليس اختراقا ولا استسلاما ويشتري الوقت في الأشهر الستة المقبلة».

وقال إن «تدابير الشفافية في الاتفاق المرحلي هي أقوى من أي وقت، إذ هناك كشف يومي للمواقع الأساسية وللمرة الأولى لدينا تسهيلات لدخول أماكن إنتاج أجهزة الطرد المركزي والمحركات».

وتابع: «ما سنتمكن من فعله هو وقف الساعة النووية لإيران أو إبطاؤها في شكل جدي ريثما نرى هل هناك إمكان لحصد اتفاق أكبر». واعتبر أن «النظام الأكبر للعقوبات مازال في موقعه الآن، وإذا تحايل الإيرانيون في تطبيق الاتفاق الأولي يجازفون بمسألة أي تنازلات عن العقوبات لاحقا».

«ثوار ليبيا» يمهلون البرلمان عشرة أيام لسحب الثقة من حكومة زيدان

عواصم ـ وكالات: ذكرت تقارير امس أن جماعة ليبية أمهلت المؤتمر الوطني الليبي العام (البرلمان المؤقت) عشرة أيام لسحب الثقة من الحكومة المؤقتة الحالية التي يقودها رئيس الوزراء علي زيدان.

ونقلت التقارير عن بيان أصدرته جماعة «غرفة عمليات ثوار ليبيا» القول إنها أعلنت حالة «الاستنفار القصوى» في جميع أنحاء البلاد بعد موافقة الأمم المتحدة على إرسال وحدة خاصة تتألف من 235 رجلا لحماية مقارها وموظفيها ومنشآتها في العاصمة طرابلس.

وأعربت الجماعة في البيان عن رفضها «لأي تدخل أجنبي على التراب الليبي مهما كانت أسبابه»، مؤكدة ضرورة «محاسبة من وافق على هذا التدخل». وحثت الوزراء الذين ينتمون لها على الانسحاب من حكومة زيدان الحالية والضغط سلميا على المؤتمر العام لتشكيل حكومة أزمة وإصلاح وتطوير عمله والسعي نحو «تجميد عمل الأحزاب السياسية إلى ما بعد صدور الدستور». كما دعا البيان «سرايا وكتائب الثوار» في مختلف المدن الليبية الى عقد اجتماع طارئ يتخذون خلاله سبلا مناسبة لمعالجة الوضع الحالي للبلاد.

على صعيد آخر، أكدت مصادر إعلامية ليبية اليوم أن السفارتين البريطانية والكندية قررتا أمس تعليق أعمالهما في ليبيا بسبب «تردي الأوضاع الأمنية في محيط مقريهما بالعاصمة طرابلس لحين إشعار آخر».

وذكرت المصادر أن قرار السفارتين بتعليق أعمالهما اتخذ أيضا بسبب إضراب موظفيهما عن العمل بسبب ما يتعرضون له من تهديدات ومخاطر داخل «برج طرابلس» الذي يقع به مقر السفارتين على أيدي كتائب مسلحة غير شرعية من مدينة «الزنتان» لم تغادر العاصمة رغم صدور قرار من المؤتمر الوطني الليبي العام بهذا الخصوص.

إيران تغير قيادة مؤسسة تابعة للإمبراطورية المالية لخامنئي

لندن ـ رويترز: غيرت مؤسسة تتعامل في مليارات الدولارات يسيطر عليها الزعيم الأعلى الإيراني السيد علي خامنئي إدارة وحدتها الخيرية وعينت رئيسا جديدا لها كان قد شارك في مصادرة ممتلكات ألوف الإيرانيين.

وقالت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء (ارنا) إن عارف نوروزي عين مديرا عاما لمؤسسة بركات. وبركات وحدة تابعة لامبراطورية أعمال ضخمة يهيمن خامنئي تعرف باسم ستاد إجرائي فرمان حضرة إمام واسمها المختصر «ستاد».

وأشار تقرير الوكالة إلى أن محمد مخبر رئيس ستاد أمر بتعيين نوروزي الذي كان يرأس ذات يوم الوحدة العقارية لستاد وعمل في مجالس إدارات العديد من الشركات التابعة للمؤسسة.

وقال التقرير إنه بسبب خبرة نوروزي المهنية «من المتوقع أن تزيد أنشطة مؤسسة بركات عما كانت عليه». ونشرت «رويترز» هذا الشهر تقريرا على ثلاثة أجزاء بعنوان أصول وذكر التقرير أن نوروزي قال في مؤتمر صحافي عام 2008 ان أملاك ستاد كان قيمتها في ذلك الوقت نحو 52 مليار دولار.

ومن الصعب تحديد القيمة الاجمالية للمؤسسة بدقة بسبب سرية حساباتها، لكن حيازاتها من العقارات وحصص الشركات في العديد من القطاعات وأصول أخرى تبلغ نحو 95 مليار دولار وفقا لحسابات «رويترز».

وعن طريق «ستاد» يتحكم خامنئي في موارد مالية ينافس حجمها موارد شاه إيران الذي اطاحت به الثورة الإسلامية عام 1979.

وتسيطر «ستاد» كذلك على مؤسسة بركات الخيرية التي يتركز عملها على مشروعات التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية والتي تملك حصصا في قطاع صناعة الدواء في البلاد.

كندا حلقة جديدة في قضية التجسس الأميركية

أوتاوا ـ أ.ف.ب: أضيفت حلقة جديدة الى قضية التجسس الواسعة جدا من قبل وكالة الأمن القومي الاميركية مع كندا التي سمحت على ما يبدو للولايات المتحدة بمراقبة الاتصالات المرتبطة بقمتين لرؤساء دول في 2010.

ومثل كل عمليات التجسس التي كشفت، قدم الصحافي الاميركي غلين غرينوالد وثائق محرجة الى واحدة من وسائل الاعلام الكبرى هي الاذاعة العامة الكندية (سي بي سي).

وقدم الرجل الذي يساهم في نشر الوثائق التي تم الحصول عليها من المستشار السابق في وكالة الامن القومي ادوارد سنودن اللاجئ حاليا في روسيا، تقريرا يثبت ان هذه الوكالة عملت انطلاقا من السفارة الاميركية في اوتاوا وبموافقة كندا، على مراقبة الاتصالات خلال قمتي مجموعتي العشرين والثماني في تورونتو في 2010. ويفيد التقرير بأن كندا سهلت عملية التجسس هذه من خلال وكالة استخباراتها «مركز أمن الاتصالات في كندا» عبر تأمين وسائل اعتراض الاتصالات والمبادلات الرقمية لمدة اسبوع بما في ذلك خلال ايام القمة من 25 إلى 27 يونيو 2010 في تورونتو.